تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم

د/ ملاوي الأمين
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكرة

الملخّــص:

كثيرة هي محاولات الدارسين المحدثين لتجديد النظر النحوي القديم المعروفة بجهود التيسير، ومع الإقرار بجهد أصحابها والاعتراف بفضلهم إلا أنها عجزت عن تقديم بديل شامل للنموذج النحوي التراثي،ولعل مرد ذلك إلى عدم الاهتمام ببيان نظرية النحو والخلط بين مبادئ التنظير ومتطلبات التدريس؛ إذ يتطلب الاجتهاد النحوي الوقوف على معالم النظرية النحوية مقدمة للتجديد والفصل بين النظرية والتطبيق تمهيدا للتيسير.

Abstract:

A lot of attempts have been presented by modernists to renew the vision toward traditional grammar; however they did not succeed to. This goes back to the neglect ion of the theoretical grammar and the interference between theoretical principles and teaching needs and this is due to the fact that linguistic competence needs to give priority and Importance to theory and distinguish between this latter and practice to facilitate the teaching process.

كلمة في البدء:

جدل دائم ديمومة الإنسان في هذا الوجود الموقوت: قديم متسلط وجديد مستبّد، إنه إلف الماضي وضرورة الحاضر. إنه التراب الـــذي يشدّ الإنسان إلى أصوله فيكبّله في أعمدتها، وإنها الروح التي تحرره طيفا لا يعرف الحدود، إنه وجع المتنبي في عيده بين ما مضى وما فيه من تجديد، إنها الريح التي عصفت على النحـــــو العربي فأنّت لها الفروع وما التوت الجذوع. إنها رغبتنا نحن معاشر العربية في ريّ دوحة النحو العربي لتظلّ يافعة. أوليس سقي الأشجار من حين إلى صنوه إبقاء عليها حيّة مثمرة.؟

مقدمات ضرورية:

المعرفة الإنسانية شأنها في حركية الحياة بين البقاء والفناء، شأن الحضارة بين التمكن والاندثار. فكم هـــــي المعارف التي طواها التجدد الفكري، وطمس معالمها الدفق العلمي. فأصبحت أثرا في بطون المعجمات، وبقية من جسم تآكلت أجزاؤه فأنقض بنيانه. ولا يسلم من هذه السنة الاجتماعية إلا مـــن توافرت فيه عوامل الاستحقاق والتمكن. وذاك هو حظ النحو العربي وقدره في مـــواجهة تطور المعرفة اللسانية. فمنذ أن اكتملت أفكاره النظرية، وآلياته المنهجية فـــي القرن الثاني للهجرة، ظّل قصرا مشيدا، وبنيانا وطيدا، وصرحا عتيدا، ومركبا صامدا وسط أمواج التراكم المعرفي. على الرغـــم مما لاقاه من محاولات التشويه والتهوين من ذويه قبل غيـــرهم، فاحتمل أبناءه: خضوعا وتمردا، عناقا وانعتاقا، بنوة وعقوقا. فبقاؤه حيّا إقرار بديمومته وحيويته، في مقابل إقرار آخـــر لا يقل عنه وضوحا ولا دونه تجليا؛ هو إجماع الدارسين في الحقل اللغوي على أن النحو العربي يعيش أزمة وصلت إلى حد الضيق والتبرم والضجر بهذا المنتج الإسلامي الخالص. فتعالت الأصوات داعية إلى تجاوز المحنة بالإصلاح والتيسير، أو التعديل والتجديد. واختلفت المنـــاهج، وتباينت الأهواء، وتضاربت الآراء..إلا أنها أجمعت علـــى ضرورة إيجاد مخرج من ذلك المأزق اللغوي.

إن الحديث عن معضلة النحو العـــــربي في ضوء مستجدات العصر الحديث لا يمكن أن يكون ذا فائدة إلا باستحضار معطيات تمثل وضعية الانطلاق، ذلك أن تجديد الفكر النحوي:منهجا، وتعليما، وتأليفا، ما هو إلا متغيرات تلازمية لمتكئ معرفي ذي أبعاد

حضارية هو ركيزة التأسيس لكل دعوة تسعى إلى إعادة منطلقات الفكر النحوي، فكل من ينبري لدراسة هذا الموضوع لا مراء في عدته الفكرية لغويا وإجرائيا، ولا جدال في تمكنه مـــن أدوات البحث، فتلكم الميزات هي ثني لمعطيات أوليّة تسهم بشكل – نراه ناجعا – في تجديد عناصـــــر البناء المعرفي لهذا المنشغل الذي أضحى مدخلا للحديث عن شروط الاستعادة الثقافية. وهذه المعطيات، هي:

أولا: وضع أزمة النحو العـــــــربي في سياقها الحضاري، ومضانها الفكرية، ومقامها الاجتماعي. فهذه أزمة منفعلة بأزمة عامة هي مشكلات اللغة العربية في قدرتها على العطاء العلمي، والتفاعل العالمي. والتي هي بدورها نتاج أزمة حضارية شاملة عجـــز العقل العربي فيها عن المشاركة الفعّالة في توجيه حركة الحياة في العالم المعاصـــر، ورضي بالهامشية الحضارية، والسلبية التاريخية. فكل ما يعـــــرف بمحاولات التيسير والإصلاح النحوي لا تأخذ في تخطيطها الأبعاد العامة للأزمة اللغوية في الوطـــــــن العربي تكون قاصرة، ولا تستطيع أن تفعّل الوظيفة المتوخاة من النحو في تكوين السليقة السليمة نطقا وكتابة وقراءة وتواصلا.

ثانيا: إن الأزمة التي أبتلي بها النحو العربي مردها إلى ما يصطلح عليه(التحيّز اللغوي)، فإما الانكباب على التراث تقديسا وتعصبا واعتباره النموذج الأوحد المحتذى. وإما التيمم شطر الدرس اللساني الغربي انبهارا واستعارة وعدّه سمة على النهضة والتجدد. وأخـــذ هذا الإشكال صفة الجدل بين: الذات والأخر/ التراث والحداثة/ الأصالة والمعاصرة/ الانغلاق والانسلاخ/ التواصل والتفاصل/ الخضوع والتمرد.

وغالبا ما يتبع التحيز إلى الدرس اللساني الحديث موقف ناقد مـــــن المنتج اللغوي العربي نظاما ومنهجا وتصورا، ويقوم التحيز إلى التراث على موقف مبرر مـــن ارتباط العربية في حياتها الممتدة في نسيج عضوي واحـــد مع نظام الحياة الإسلامية، بحيث يستحيل الفصل بين الحديث عن هذه اللغة وعن هذا النظام[1]

وأدى التحيز اللغوي إلى ما يمكن تسميته (الاستنساخ اللغوي) وهـــــو الحصول على صورة نمطية طبق الأصل للقديم المتجذر، أو للوافد المزاحم. والسعي وراء إحدى الصورتين هـــــو الذي زاد تعقيدا لما نحن صدد الحديث عنه. وستظل أزمة النحو العربي ماثلة مادام ذلك الجدل قائما. ولتجاوز الأمر وجب توفر شرطين، هما:

1/ وعي الذات: ونعني به إعادة قـــــراءة النحو العربي قراءة واعية بعيدا عن الموالاة أو المعاداة.

2/ الاستناد في التعامل مع الفكر اللساني المعاصر إلى شرعية الحضور لا إلى شريعة الحاضر.

إن الاعتراف بحاجة الفكر اللغوي العربي بعامة، والنحوي منه بخاصة، إلى ما توصل إليه البحث المعاصر فـــــــي مجال المعرفة اللسانية لا يجحده أحد. لأن ((وضع الباحث المعاصر لأصابعه في أذنيه أمام منجزات العلوم الإنسانية المعاصرة مخالفة صريحة لحركة التراث القديم نفسه، وقد يكـــــــــون خيانة لأمانة الحفاظ عليه قويا قادرا على العمل،يمكن أن نشير هنا إلى خطر الفكرة الداعية على الجملة بأن البناء تم والقصـــــــــــور شيدّت نحيا فيها أو أمامها أو قريبا منها. ذلك أن البناء دائما ولأنه بناء في حاجة ماسة إلى معاودة الرعاية)).[2]

وتأتي مشروعية الحاجة إلى اللسانيات من كونها تتويجا لمراحل متقدمة من البحث والكشف عن اللغة وأسرارها،ومن كونها فكرا لغويا امتلك آليات المنهج وأدوات النظر ومنطلقات التنظير في أبعادها العالمية مستفيدا من العلم التجريبي في القرن العشرين.

ثالثا: معالجة مشكل النحو العربي في ضوء التحديات التي تـــــواجه الخطاب العربي في بعده التداولي، و في مقدمتها عدم استعمال اللغة العربية الفصحى في التواصل بين الناطقين بها،فقد تبوأت العاميات صدارة البيان،وغدت أداة الحوار و المحادثة، بل الوسيلة المهيمنة على الخطاب الشفوي عامة. وأصبحت منافسة للفصحى في التداول الأكاديمي و الرسمي.مما ضيّق مجال استعمال الفصحى ليقتصر على الكتابة.فلم يعد المستوى الفصيح هو اللغة الأم للطفل العربي،و لا يمكن اعتباره في الوقت نفسه لغة ثانية بالمفهوم الأصيل للغة الثانية لأن الملكة التي اكتسبها العربي في عاميته كثيرا ما تمثل جزءا مهما من الملكة التي سيكوّنها عن الفصحى.[3] هذا الأمر مدعاة لضرورة تفعيل الخطاب العربي الفصيح،و إشاعته قدر الإمكان بجعل القواعد النحوية قادرة على تكوين ملكة تبليغية من خلال استثمار التقارب بين الفصحى و عامياتها على مستوى المعجم و التركيب.

رابعا: إن عظمة الإنتاج المعرفي مرهونة في كثير من جوانبها بصدق بواعثها و قوة الدوافع التي كانت وراء إنشائها. و لعل هذا ما يفسر ذلك المرتقى الذي بلغه النحو

العربي،فقد كانت لحظة الانبثاق جليلة ارتبطت بالسعي إلى الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن،أو بضرورة مدارسته لفهم نصوصه التي هي محور الحياة العقدية و التشريعية،أو بالرغبة في الحفاظ على فاعلية العنصر العربي في خضم التكاثر الديموغرافي لخارطة الدولة الإسلامية.أيا كانت الأسباب فجميعها مشتركة في أنها أمدت النحو العربي بعوامـــل التمكن،لأنها كانت تضمر في البنية النفسية لأصحابها ضرورة الوجود الديني أو القومي،أو بالأحرى ضرورة البقاء الحضاري.فكان ما أنتجه العقل العربي دليلا على قوة المبدأ و غزارة المنتج و سمو الهدف.

إن الحقيقة السالفة غير مرتبطة بظرف ثقافي يتوارى بتقادمه الزماني،إنما هي حركية ماثلة في التاريخ. فتراجع اللغة العربية في تقبلها الحياة المعاصرة و عزوف أبنائها عنها و استصعابهم نحوها ما هو إلا ضعف لدافع في أنفسهم تجاهها:انتسابا و تعاملا. فمهما سعى المجتهدون في تيسير النحو العربي متنا و منهجا فإن نتائجهم تظل رهن قابلية العربي لتلقي لغته،وصدقه في تقبل أداتها .فحينما نجد عربيا معتـــزا بلغته يرى فيها سبب ووجوده و عاصمه من الانسلاخ،و نلمس فيه صدق الرغبة بتوجيه من العقل و العاطفـــة و باعتبار الفريضة و الضرورة نكون أمام عتبات الخروج من الأزمة،و يكون ذلك الوجدان أرضية يبنى عليها صرح النهضة اللغوية.و حينئذ تمّحي فكرة صعوبة النحو العربي الـــــذي لا يقدر عليه إلا ألو العصبة من المتكلمين.لأن المنطلق بدأ يتشكّل و الأبصار انجلت عنها الغشاوة .و يومها تخفت الأصوات المشككة في ضرورة التميّز اللغوي و لا تبقى إلا طقوس الحقيقة.

محاولات التيسير النحوي:

لا شك في أن النحو العربي منذ تأسيس البنية (سيبويه 180هـ) إلى اجترار البنية (السيوطي 911هـ) ظل صورة نمطية،و إن مسها تحوير ففي شكلها دون جوهرها،ليعبر بذلك عن منهج النظرية النحوية و فلسفتها في تطورها البنيوي.وهي نمطية معهودة في جلّ المؤلفات النحوية،ران عليها إلف الدارسين.إلى أن هبت رياح التغيير في العصر الحديث لتضطرب تلك الأصول،و تبرز أقلام داعية إلى إعادة النظر في ذلكم الصرح المقدس،وأطلقت على تلك التجربة بحركة الإصلاح أو التيسير أو التجديـــد. واختلف الدارسون في تحديد بدايتها،فمنهم من يرجعها إلى الشيخ الطهطاوي (ت 1873م)

في كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية).وبعضهم يربطها بكتاب (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) للشيخ حسين المرصفي(ت 1890م) و فصيل ثالث يقرنها بكتاب علي المبارك (ت 1893م) (التمريـــن)[4]،و يؤرخ لها صوت منفرد ببداية غير معلومة تعود إلى كتاب (بحث المطالب فـــي علم العربية) لفرحات جرمانوس في سنة 1705.[5]

ومن الدارسين من حاول تأثيل جهود التيسير النحوي بإيجاد امتداد لها في حركة التراث ذاته،منها على سبيل المثال: ((مقدمة في النحـــــــــو منسوبة إلى خلف الأحمر (ت 180هـــ) و مختصر في النحو للكسائي (ت 189هـــ) و مختصر آخر للجرمي (ت 225هـــ) و ثالث لأبي موسى الحامض (ت 305 هـــ) و رابـــــع للزجاج (ت 310هـــ) ثم كتاب الجمل للزجاجي (ت 337هـــ) و التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت 338هـــ)كما ألف أبو علي الفارسي (ت 377هـــ) كتابين هما الإيضاح في النحو و التكملة فـــــــــي الصرف و شارك تلميذه ابن جني (ت392هـــ) في هذا النوع من الكتب بكتاب اللمع...))[6]

إذا ما فحصنا التواريخ المقدمة بمفاهيم التجديد و أدواته،و بمنطق التطور في آليات إنتاج المعرفة و نقدها.فإننا نجدها لا تصدق تمثيلا لحركة التيسير،و كل بدء مردود بنفي صفة التجديد عنه،و بيانه في الترتيب التالي:

*لا يمكن اعتبار الكتب المبسطة و المختصرة في النحو العربي – المذكورة و غيرها – أصولا لهذا العمل الحديث، لأنها لا تمثل تجديدا في بناء النظرية النحوية نقدا و تجاوزا،و ما دار في خلد أصحابها تأسيس معرفة جديدة ،أو بناء نموذج نحوي في مقابل النموذج الموجود.و ما فيها من اختصار فهو ليس اعتراضا،بل هو شرح و إيضاح بعيدا عـــــن الخلاف النحوي و مظاهره،و العلة و مسالكها، والتقدير و تأويلاته. واقتصرت على مبادئ عامة تعين المبتدئ و من ليس له مكنة من صناعة النحو على أن يبلغ بها ما يحقق له استقامة لسانه.

و إذا نظرنا إلى الموضوع بفكرة التأصيل،فيمكن التأريخ لحركة التيسير بكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي (ت 592 هـــ)،فهو التجربة الوحيدة في التراث العربي التي حاولت الخروج عن قواعد النحاة و أصولهم،بتأسيس نظرية نحوية مبنية على

مرجعية ابستمولوجية في الفكر البياني العربي بصورة عامة.فهو المنعرج الفكري الذي يجد فيه أصحاب التيسير مسوغا لأصالة عملهم،لذلك كان سمة مقدمات مؤلفاتهم، فيستهلونها بالإشادة بهذا العمل الجريء الذي يمثل لهم إعادة الفكر النحوي إلى مسلكه الطبيعي بعدما ران عليه من شوائب أفسدته و أبعدته عن غايته.

*لم تعترض المؤلفات المصاحبة للنهضة الحديثة على القواعد النحوية،و لم تسع إلى بدائل نظرية،إنما استفرغت الجهد في غاية تعليمية، فبسّطت كتبا دراسية تنأى عن الجدل النحوي،و تتحاشى تعدد الآراء،مستخدمة لغة سهلة و شواهد مستقاة من الحياة الأدبية اليومية بدل الشواهد التراثية،مقتصرة على أبواب نحوية دون أخرى آثرتها لقدرتها على إنجاز الفعل التعليمي والتعلمي،مستعينة بالجداول و الرسومات التوضيحية.و في ظلها بقي النحو العربي على ما هو عليه من أحكام و قواعد و أصول و مصطلحات.

*إن البداية الفعلية لهذه الحركة مردها إلى كتاب (إحياء النحو) للأستاذ إبراهيم مصطفى1937.فهو المحاولة الأولى التي هدفت بمرجعية نقدية إلى إعادة النظر في قواعد النحو العربي، مقدمة بدائل نظرية و تطبيقية.و حجتنا في اعتماد المرجع المذكور فاتحة عهد التيسير اعتقاد راسخ بأن تجديد المعرفة لا يكون إلا بتوفر عنصرين،أولهما: الإطار المرجعي لبناء النظرية،و ثانيهما:البديل النوعي الذي يمثل النظرية الجديدة.و هذا ما لم يتوفر للمختصرات النحوية القديمة،و لا للمؤلفات التعليمية النهضوية .

فأصحاب التيسير هم: إبراهيم مصطفى و ثلة من الأساتذة من بعده،منهم:مهدي المخزومي، وعبد الرحمان أيوب ومحمد كامل حسين،وعبد المتعال الصعيدي،وشوقي ضيف... تنضاف إليهم جهود مجامع اللغة العربية في هذا الميدان. و في ضوء جهودهم نجد أنفسنا أمام سؤال حضوره ضرورة معرفية و منهجيه،هل أفلحت جماعة التيسير في إصلاح النحو العربي و تجديد هيكله البنيوي؟

تمثلت محاولاتهم على ما بينها من تباين في إعادة صياغة الأفكار النحوية التراثية على نحو يكفل لها كفاية الوصف و من ثمّ الفهم السريع في أثناء تعلّمها.منها:

*تغيير بعض الأبواب النحوية و دمجها في أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها.كإخراج صور الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء لأنها من صور القصر.

*إلغاء بعض الموضوعات النحوية لقيامها على تصور غير لغوي كالتنازع و الاشتغال.

*التخلي عن الإعراب التقديري و المحلي.و عن إعراب الكلمة ما دام إعرابها لا يفيد شيئا في صحة نطقها.

*بناء تصور جديد للحركات الإعرابية و وظائفها.

*إعادة تقسيم الجملة العربية باعتماد معايير جديدة دلالية و وظيفية.[7]

القراءة الدارسة لتلك الآراء تؤدي إلى حقيقة وسمت حركة التيسير و هي فقدانها لوحدة البناء التصوري.فتلكم الإشارات إذا ما اعتبرت موضوعا مستقلا دون ربطها ببقية الموضوعات النحوية، أو الاقتصار فيها على باب نحوي بعينه،فستكون ناجعة – دون شك – و لكن إذا جمّعت أشتاتها لتكوّن نظرية متكاملة ظهرت عيوبها و تناقضاتها،وتجلى فقرها إلى التماسك و الشمول اللذين هما عماد النظرية العلمية.فإخفاق محاولات الإصلاحيين مرده إلى سبب رئيس،هو الخلط في بناء قواعد النحو العربي و مناهجه بين التنظير و التدريس[8].فقد ولج أولئك العلماء الأجلاء إلى تشخيص الأزمة النحوية من صعوبة تعلم القواعد و تعليمها،ففرضوا متطلبات التدريس على الصناعة النحوية.فأساءوا إلى النظرية من حيث أرادوا تيسير التعليم وإصلاحه.و نزوعهم إلى التجديد النحوي من خلال مشكلات التعليم نجده في مقدمات كتبهم.فقد صرح إبراهيم مصطفى عن غاية أفكاره قائلا: ((أطمع أن أغيّر البحث النحوي للغة العربية ،و أن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، و أبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية و تهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها.))[9]

لقد أقام هؤلاء صلة بين صعوبة تدريس القواعد النحوية ،و عزوف الطلبة عنها من جهة و بين المادة النحوية من جهة أخراة . فكانت الأولى معلما على الثانية، و وصلوا إلى حد اعتبار تلك الصعوبة دلالة على عدم صلاحية الفكر النحوي. واعتبروا أن تيسير النظرية النحوية سبيلا إلى تذليل تدريسها. وهذا خلط منهجي جنى على الدراسة النحوية في ضوء المتغيرات اللسانية المعاصرة.((فكم من عالم من علمائنا العرب قد تهافتوا فانخرطوا في حزب الدعوة إلى البساطة و التبسيط و التيسير والاستسهال فنسوا وظيفة إنتاج المعرفة وامتطوا مراكب رفع الأمية العلمية)) [10]

وهذا الأمر غير منكر لقيمة جهود التيسير،فيمكن استثمارها كحلول إجرائية و برغماتية في تدريس النحو ، و تكون قادرة على تحقيق الكفاية اللسانية للمتعلم.وإذا ما تمّ

الاعتراف بدورها في تبسيط القواعد النحوية و في تيسير تعليمها فإن الإقرار العلمي يوجب عدم الحكم على النظرية النحوية من خلال مقتضيات التدريس،و قد كان النحاة القدامى أكثر وعيا من الدارسين المحدثين بضرورة الفصل بين التأليف النظري في النحو ،و بين الكتابة في المختصرات. على الرغم من التداخل البيّن و الشائك بين التفكيرين النظري و التطبيقي في مؤلفات التراث النحوي. إذن فالفصل المعرفي والمنهجي بين أصول التنظير وبين قضايا التدريس هو أولى لبنات تجديد بناء صرح النحو العربي.

إن الإصلاحيين و هم يحاولون تتبع جوانب النقص في النحو العربي كانوا يصدرون ذلك عن عقيدة لا يشك في صدقها و إخلاصها للعربية إلا جاحد،إلا أنهم أخطأوا منهج البحث اللغوي و خلطوا بين سبيلين منفصلتين:التنظير و التدريس.فوقعوا في آفة تشتيت الفكرة النحوية . و لعل هذا الأمر هو الذي كان وراء تعدد آرائهم و تشعبها يصل في بعض الأحايين إلى التناقض.لأنهم لم يستطيعوا أن يبلوروا منهجا يستند إلى مبادئ نظرية تقيهم عثرة السقوط في العمل التجزئي الذي أرادوا التخلص منه باتهامهم النحاة تأسيس عملهم عليه.فوجدوا أنفسهم في ما كانوا منه يحذرون.و هذا ما جعل النحو العربي في نموذجه البصري –بكل ما له و ما عليه – ماثلا في الحضور اللغوي المعاصر ،له أشياعه ومريدوه والذائدون عن فاعليته و كفايته في وصف اللسان العربي.

النحو العربي والبحث عن النظرية:

كثيرة هي كتب البحث النحوي في أصوله و تفريعاته، ولكنها ضنينة في تحليل جوانب النظرية النحوية. وهناك مؤلفات تحمل عنوان (نظرية النحو العربي)ما إن فرغنا من قراءتها ألفيناها تشاركنا همّ البحث عن النظرية دون أن تقف عليها.[11]فالحديث عن أصول النحو العربي أضحى من أبجديات التأليف تتكرر فيه مقولات:السماع و القياس و التعليل و العامل و الاحتجاج و الخلاف....دون الحديث عن النظرية التي نعني بها ذلكم المرجع المعرفي و المنهجي الذي كان وراء تأسيس تلك الأصول. و الذي كان وراء نسج الفكرة النحوية في ظواهرها و مصطلحاتها وتماسكها.إنها ((جملة المفاهيم و الفعاليات الذهنية التي تحكم بهذه الدرجة أو تلك رؤية الإنسان العربي إلى الأشياء و طريقة تعامله معها في مجال اكتساب المعرفة مجال إنتاجها و إعادة إنتاجها.))[12] فمثلا:العامل أساس قام عليه النظر النحوي،و لكن .. ما الذي شكّل فكرته؟ و كيف تشكّلت؟ هل هو تصور لغوي

صرف؟ وهل هو نتاج رؤية شاملة عن الوجود؟ ... أسئلة كثيرة عن الأحكام النحوية لا نجد لها إجابات مقنعة ما لم نقف على النظرية التي كانت قاعدتها.و تفرض علينا هذه الرؤية التفريق بين النظرية النحوية و بين أصول النحو.إذ النظرية صادرة عن رؤية الإنسان لعالمي الغيب و الشهادة ،و عن تفكيره في ظل موقعه بين المتجلي والخفي،وموقفه منهما أيضا.ولا جرم أن النحو العربي صادر عن نظر العربي وعقله في تعامله مع محيطه المنفعل به. بمعنى أن النظام اللغوي انعكاس لصورة العقل. ودراسة ذلك النظام هي أيضا أداة ذلك العقل في التحليل.و لعل مقدمة الأمر في نظرية النحو العربي هي استبطان النحاة شعور فكرة توقيف اللغة العربية وحكمتها وشرفها.

ويعمم البحث مفهوم النظرية ويجاوز بها الفروض العلمية إلى ما يقف وراءها.إنها المبادئ الثاوية خلف المعالجة الظاهرة لنصوص العربية.و هي أشمل من أصول النحو،إذ الأصول أركان شيّدت على عقيدة نحوية.فالنظرية النحوية هـــــــي:مرجعية التصوّر المعرفي التي حكمت المنهج و الفروض التي وضعها النحاة في سبيل دراسة العربية.أو هي جملة العوامل الفكرية التي كانت وراء التصورات النحوية.و العوامل الفكرية هي ما تشكّل في ضمير النحوي و عقله و أملى عليه منهجه و فروضه و ظهر فـــي تطبيقاته.إنها العقل النحوي في اقترابه من الظاهرة اللغوية من الجانبين المعرفي و العلمي.

لا خفاء على الدارس بأن الولوج إلى عوالم التنظير النحوي من شأنه أن يقدم تفسيرا لعمل النحاة يكون أقرب من غيره من تفسيرات أهملت البحث في الجوانب النظرية من التفكير النحوي.ذلك أن منطلق البحث فـــــــــي ظاهرة معينة هو التصورات المسبقة عن طبيعتها و ماهيتها و علاقتها بغيرها من الظواهر الأخرى قربا و بعدا.فلا يمكن أن يقوم البحث النحوي دون فلسفة عن اللغة و تصور لكيفية عمل نظامها.إلا إذا أريد للنحو أن يكون مجرد وصف للوحدات اللغوية.

والمتأمل في النحو العربي يدرك تماما أن هذا التراث الثرور و هذا المنتج الدفيق يستبطن في نفوس أصحابه و فـــــــــي بطون مؤلفاتهم أصولا تنظيرية ضمنت له وحدة التصور و المنهج و الدراسة.و ما كان لهذا البناء أن يكون على صورته لولا استناده إلى معتقدات تساوقت أفكارها فانسجمت أصوله.

لذلك فالمحاولة مطلوبة لرصد معالم التنظير النحوي في التراث،بل لا مفر منها.فقد كان للنحاة تأملاتهم فـــــي عالمي الغيب و الشهادة،كانت اللغة وسيطا بينهما،إذ هي أداة الحضور والغياب.فتسربلت الفكرة النحوية ببعض رداء مقدماتها متمثلة في العلاقة بين الإنسان والكون. وفي علاقة الخلق بالبيان.

إنه لمن المجازفة العلمية أن ننساق خلف مذهب بعض الدارسين إلى اعتبار النحو العربي خليط أمشاج من أفكار دون رابط يجمعها شأنه في ذلك شأن الثقافة التقليدية التي تقوم على نوع من التفكير الجزئي.[13] فلا بد أن يكون هذا الإنتاج الغزير المحكم بنيانه و المتساوقة أفكاره صادرا عن رؤية شاملة وتصور جامع،و لا يعقل أن يكون نتاج شتات فكري. فلم يقتصر الفكر النحوي القديم على مجرد قواعد تعليمية بل ضمّ أصولا و مناهج و تحليلات جمّة مثلت في معظمها اتجاهاته من التكوين إلى التمكن.و إن كانت ((السمة التعليمية لمعظم كتب النحو العربي تجعل من تجميع الخطوط النظرية المتشابكة مع القاعدة النحوية أمرا عسيرا لكن محاولة التجميع هذه أمر لا مفر منه إذا ما كانت هناك إرادة لاستئناف حيوية البحث النحوي بشرط أن تعيد القراءة الجديدة صياغة ضوابط السماع و فق تصور واضح لشروط صياغة النظرية العلمية.))[14] فكل محاولة لتجديد الفكر اللغوي العربي دون اكتشاف نظريته النحوية هي محاولة فاشلة لأنها تتعامل مع الظواهر السطحية دون الاعتماد على الأسس الثاوية وراء النموذج النحوي.فمجرد الإقرار بمصطلح (كان وأخواتها) على سبيل المثال يجعل كل المحاولات لإعادة تشكيل هذا الموضوع تبوء بالفشل لأن المصطلح يبنى على فلسفة لغوية في التحليل و التعليل هي التي حكّمت موقعه فيما ذهب إليه النحاة.فلا يمكن تجديد أصول النحو في ضوء المصطلح القديم ما لم يتغيّر ذلك المفهوم بإعطائه دلالات جديدة تضمن استمراره في الحضور اللغوي.و لا يمكن أيضا تغيير بعض القضايا النحوية و نفي الإعراب عنها في ظل التقسيم الثلاثي للكلمة العربية،فذاك الإعراب صادر عن سمات شكلية و دلالية للقسم الذي ينتمي إليه،و هو بالتالي محكوم بقواعد التصنيف و خاضع لمفاهيم الصدارة و نظام التجاور.[15]

فالنظرية النحوية هي المعنية بإعادة الصياغة وتجديد البناء،و الخطوة الأولى في ذلك هي اكتشافها وإبراز معالمها،فمن المعلوم أن النحاة أقاموا النموذج النحوي على هدف ديني،كان هو الموجه لكثير من جوانب النظرية القديمة،فلما كانت الغاية هي صون النص

المقدس من اللحن،و هو نص يمثل أرقى صور الفصاحة و البلاغة كان لزاما إحاطته بأسوار تحميه و تقيه،و تكون أيضا قادرة على تفسيره لأنه نزل بأحكامها التعبيرية، فلجأ النحاة إلى تحديد البيئة اللغوية زمانا ومكانا،واعتبارها المعيار في الاحتكام اللغوي.و نتج عن ذلك تصور لوصف الظواهر اللسانية و تحليلها و تفسيرها يدور في فلك تلك المبادئ و يسعى إلى خدمتها.

إن صنيع النحاة في ضبط الأصول وتخريج الفروع محكوم معرفيا ومنهجيا بالزمن التاريخي و الحدث الثقافي الذي عاشوا ضمن حدوده.و لا ريب أنه ألقى بظلاله على وصفهم و تفسيرهم و تعليلهم لظواهر اللسان العربي.وإن محاولة استرجاع تلك الأدوات هي استحضار لكثير من ذلك الزمن و من ذاك الحدث.و بالتالي فحركتنا في الفهم و التحليل، بل قل في البحث برمّته مقيّدة بذلك المجال،وإن فيها من متسع فهو مسافة بين طرفي القطعة المستقيمة في الرياضيات.و من هنا تأتي مشروعية التجديد و مسوغات التجاوز.

لقد كان القرآن الكريم محرك الدرس اللغوي، وفهم علماء السلف نصوصه بما قدّر لهم من وسائل المعرفة المتاحة لهم في زمنهم ذاك.و هذا يسلمنا إلى تساؤل:ألا يتجدد فهمنا للقرآن بتجديد أدوات فهمه؟ إن القرآن الكريم هدي أزلي لا يبلى و لا يتقادم ولا يتجدد، إنما فهمنا له هو الذي يتجدد. ألا يمكن إذا ما بنينا نظرية نحوية فيها إبقاء وتجاوز أن يكون ذلك سبيلا لأفق أرحب في فهم لغة القرآن وبيانه؟((صحيح إن القرآن نزل بلغة العرب، عرب الجاهلية، ولكن السؤال الذي يجب التقرير فيه بصدد فهم القرآن هو التالي:هل نزل القرآن بلغة العرب ليبقى مضمونه سجين العالم الذي تحمله هذه اللغة معها:عالم الأعرابي أم أنه بالعكس من ذلك نزل بلغة العرب ليتجاوز بهم جاهليتهم إلى عالم آخر ليخرجهم من الظلمات إلى النور.))[16]

فنحن في حاجة إلى نظرية نحوية، والنظرية لا تيسّر، ولا تبسط –إنما القواعد التعليمية هي المعنية بذلك– بل هي بحاجة إلى امتلاك مرجعيات التصور وأدوات الوصف و آليات التفسير.و أولى قواعد البحث عن النظرية هي اكتشاف نظرية النحو العربي القديم وإبراز معالمها، ثم تأتي المرحلة التالية بإعادة صياغة النظرية النحوية وتجديد بنائها باستحضار العناصر التالية:

*ضرورة الفصل بين الدراسة اللغوية النظرية والبحوث اللسانية التطبيقية.

*ضبط تصور علمي دقيق للنظرية النحوية في ضوء فهم عميق لمعطيات النظرية العلمية.

*تجديد النظرية هو بناء لأفكار وليس إسقاطا أو تلفيقا لأفكار ،فمهما فقهنا الدرس اللساني المعاصر، ونافسنا أصحابه في تمثله،وأحسنا الانتفاع به و تطبيقه على اللغة العربية،فإن عملنا يبقى مبتورا،لاعتماده على النقل و استهلاك المعرفة جاهزة ولا يرقى إلى مستوى عمل ينتج هو الفكرة و يطبقها،لأن الفكرة الصحيحة هي التي تتأسس في منبتها الطبيعي،و الفكرة اللغوية الصائبة هي التي يبدعها عقل الجماعة اللغوية المعنية.فلا تقدم للدرس اللغوي العربي و لا ترقب لظهور نظرية نحوية عربية إلا في المجال التداولي العربي تأسيسا و تكوينا و تطبيقا.

* لا يمكن فهم النحو العربي فهما وافيا ما لم يكشف عن نظريته،و تبقى كل المحاولات التجديدية قاصرة لانغماسها في النظر إلى الجزئيات. فافتقادها إلى نظرة شاملة تفحص المرجعية قبل المظهر والنتيجة، أوقعها في تشتت النظر بما لم تحقق به بناء نموذج بديل للنموذج التراثي.وإن كانت تلك المحاولات لها جدواها التعليمي.

* كل محاولة لنقد الفكر النحوي لا تستند إلى مساجلة حقيقية مع نظريته لا تؤتي أكلها المرجو. و كل دراسة تروم تجديد النظر فيه ،و تهدف إلى إغنائه بمصادر معرفية ومنهجية رغبة في مواصلة البحث النحوي،لا بد لها من الفصل بين قضايا التعليم و التدريس ،وبين مبادئ التنظير،فلا تحاكم النظريات باستصعاب تعلمها أو تعليمها.و محاولات إعادة وصف اللغة العربية التي تتجاهل فروض النحاة–إذ إن فروضهم هي التي قدمت لنا نظام العربية–واقعة في تذبذب بين ما أثبته تلك الفروض و شهدت له بالصحة،و بين إقامة نظر يناقضها.و فيه إلباس النحو العربي لباسا على غير مقاسه،إلا إذا أريد تأسيس منظومة استدلالية جديدة،فهذا أمر أخر لمن استطاع إليه سبيلا.

* قام صرح النحو العربي الوطيد على الاجتهاد،واجتهاد النحاة هو الذي أحاله صناعة لها مقوماتها استحقت بها البقاء و التمكن.و لا يـــــــرد اجتهاد النحاة إلا باجتهاد يفوقه.والاجتهاد موصول بالأصول والنظريات، أكثر من الفروع و الجزئيات،و في ذلك نظرة شاملة،و تحتم تلك النظرة دراسة النحو ضمن منظومة العلوم الإسلامية النصية،حيث

قراءة التراث من داخله،و في هذا وقوف على بواعثه وأهدافه.فإن استعارة النظر من منهج لا علاقة له به،فيه إجحاف ،إذ هي من قبيل محاكمة العلم بغير الوسائل التي أنتجته.و لا يعني ذلك صم الأذان،و إقفال العقول عن منجزات علم اللغة الحديث،فهذا لا يمكن،و القول به إضرار للدرس النحوي العربي ذاته.و لكن الإفادة من الأخر تكون بقدرة على تحويل أفكاره إلى فكرة منتجة، حيث تتجاوز الإفادة عملية الإسقاط إلى إنتاج الأفكار.

إنها إضاءات أنارها الشعور بحاجة اللغة العربية إلى رؤية جديدة تعيد إليها حيويتها وتبعث القدرة الكامنة فيها على التواصل وإحداث الفعل الإبداعي وتنّمي فيها إمكاناتها على استيعاب الجهد الحضاري المعاصر.

إنها معالم نابعة من اعتبار النحو العربي جهدا بشريا،و لأنه كذلك،فلن يبلغ الكمال،و الإقرار بنقص فيه ليس انتقاصا له و لا استخفافا بأصحابه.فهم أولو الفضل بالسبق. و قيمة فكرهم يكفيها أنه مازال يزاحم أحدث النظريات اللسانية.و لكن الوفاء لذلك الجهد، والاعتزاز بذلك الفضل هما اللذان يمليان على الباحث ضرورة مواصلة البناء و تجديده.

الهوامش:

[1] السيد فضل،جماليات اللغة بين القاعدة و الاستعمال، منشأة المعارف،ص11-12.

[2] ينظر:عبده الراجحي، النظريات اللغوية المعاصرة و موقفها من العربية،ضمن كتاب:تمام حسان رائدا لغويا،دار المعارف،ط2002/1.ص243

[3] ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي،دار طوبقال،ط1999/1،ص20

[4] ينظر:ياسين أبو الهيجاء،مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة،عالم الكتب،ص249.

[5] ينظر:سامي سليمان، البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث،مكتبة الثقافة الدينية،2004،ص04.

[6] حلمي خليل، العربية و علم اللغة البنيوي،دار المعرفة الجامعية،1995،ص54

[7] ينظر على سبيل المثال مشروع المرحوم الدكتور شوقي ضيف في كتابه:تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده.ط2 دار المعارف.

[8] ينظر: عزالدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة،منشورات كلية الآداب،سوسة،تونس،ط1998/1ص15.

[9] إحياء النحو، المقدمة و ينظر:مهدي المخزومي،في النحو العربي نقد و توجيه،دار الرائد العربي،بيروت،ط1986/2،المقدمة.

[10] عبد السلام المسدي، العربية و الإعراب، مركز النشر الجامعي،تونس،2003،ص201-202.

[11] منها على سبيل المثال، كتاب كمال شاهين نظرية النحو العربي القديم .دار الفكر العربي،ط2002/1.و كتاب الدكتور نهاد الموسى:نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،دار البشير1987.و هو عبارة عن إسقاط لبعض المفاهيم اللسانية المعاصرة على بعض القضايا النحوية دون حديث عن النظرية. ومن بين كتب أصول النحو الهامة و التي حاولت الاقتراب من النظرية كتاب الدكتور تمام حسان: الأصول، فهو محاولة رائدة تحتاج على دراسة وافية.

[12] محمد عابد الجابري،تكوين العقل العربي،المركز الثقافي العربي،ط2003/8،ص67.

[13] ينظر:كمال بشر ،دراسات في علم اللغة،دار المعارف،1971،القسم الثاني،ص54.و عبد الرحمن أيوب،دراسات نقدية في النحو العربي،مكتبة الانجلومصرية،1957،الجزء الأول-المقدمة.

[14] حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي،دار الشروق،ط2002/1،ص37.

[15] من المحاولات التي تبنت النظر النقدي في مفاهيم النحو العربي ومصطلحاته كتاب الدكتور صبري المتولي،علم النحو العربي، دار غريب،2001. إلا أن الكتاب يخلو من التنظير و ما هو إلا ترتيب لبعض الموضوعات و استحداث لمصطلحات ضمن مفاهيم النحو العربي القديم فنأى بذلك عن البناء المعرفي لانعدام الأسس المشار إليها في متن المقال بخصوص هذه الفكرة.

[16] محمد عابد الجابري،بنية العقل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2000/6-.